رسوم

ادفع بالتى هى أحسن!

□ عادل البلك

أما مع محافظ المنيا السابق فاروق عقيق عندما فرض رسما على الموظفين المعارين إلى الخارج لتدعيم مشروع «أنا ابنى بلدى». ولا أظن أن الموظف الذى يعمل فى الخارج يزعجه أن أيدفع قروشا قليلة من راتبه الكبير ليفتح شارعا فى بلده أو يقيم مصنعا أو يضىء مدينة. ولكننا تعودنا على أن الأموال التى تخرج من جيوبنا إلى خزانه الدولة أشبه بمياه النيل التى تضيع فى البحر على وفرتها. وهى عادة سيئة ولا شك.

وباب الثراء فى مصر مفتوح على مصراعيه. بل إنها واحدة من أمانى الرئيس السادات أن يتملك كل مواطن، وأن يزيد عدد الذين يملكون. على اختلاف شكل الملكية ثابتة أو منقولة عقارا أو أموالا فى البنوك. وكان فكر الرئيس السادات واضحا تماما وهو يقول إنه لا مانع من أن يكون المصرى فى بلده أو خارجها غنيا واسع الغنى، فتفضل الله أوسع. فقط أن يدفع «العتبة» أى أن يوفى حق المجتمع، الذى سمح له بفيض من هذا الفضل، على هيئة ضرائب أو رسوم واجبة الدفع، وإلا.. ويمكن أن نستعير التعبير الشرعى هنا فنقول: إما الدفع وإما الحبس.. وكل مجتمع يحمى ماله بالصورة المناسبة.

وقد آن لنا أن نغير من صور وأشكال الضرائب التى تتقاضاها الدولة من أبنائها لخدمة أبنائها. فالضريبة ليست ضربا من العقاب. وليس الممول مذنبا حتى يثبت عكس ذلك. وبق أن تمد الدولة يدها إلى بعض الجيوب التى اخلأت حتى فاضت يتساوى فى ذلك أبناء مصر الذين يعملون فى الخارج أو الحرفيون الذين يثرون فى الداخل.

وبدأت محافظة المنيا فمدت يدها لأبنائها المعارين للبلاد العربية.. بعض الذين خضعوا لهذه الرسوم اعتبروها سرقة بالإكراه. لأن القرار اشترط عدم الحصول على تأشيرة الخروج للسفر إلا بعد أن يدفع الموظف حق بلده عليه، وقالوا إن مرتبات السودان مثلا لا ترقى إلى مرتبات الكويت أو السعودية. وإن الأولاد يقيمون فى مصر، فالمعار يفتح أكثر من بيت و.. و..

والذى اثناه أن تمتد يد كل محافظ لتأخذ «العتبة» ممن يملك ليعطى من يستحق. وأما فى المنيا نفسها فاعتقد أنه منذ زمان بعيد كان ملوك الفراعنة يحطمون أعمال سابقيهم. ويطمسون تاريخهم حتى لو نقشوه على الحجر. وتغير بعد هذا كل شىء.

والباقى على الله، وعلى اللواء محمد كمال الحديدى محافظ المنيا، الذى يستطيع أن يترجم هذه الأموال إلى مشروعات مفيدة تقنع الذين يدفعونها بأنهم يفعلون الخير. وأن هذه الأموال خرجت من جيوبهم لتعود إليها مرة ثانية، مع الفائدة الكبيرة لهم ولأبناء محافظتهم.

فاروق عقيق

شرطة

الشرطة والصمت الكئيب!

□ أحمد مصطفى

للأسف.. وللأسف الشديد، لم أسمع صوتا واحداً من بين أعضاء مجلس الشعب وقف ليدافع عن «عساكر الشرطة» ويطالب بإنصافهم أو رفع مرتباتهم الهزيلة مثل بقية موظفى الدولة..!!

وللاسف الشديد أيضا: لم أسمع أى صوت، أو أتلق أى رد من أى مسئول فى وزارة المالية التى تذهب إلى خزانتها حصيلة جميع الأموال التى يجمعها عساكر الشرطة من جميع أجهزة الدولة ومصالحها، ومؤسساتها الحكومية. وهى فى جملتها تساوى ثلاثة أرباع ميزانية الدولة..!!

ما هو سر هذا الصمت الكئيب..؟

هل السبب يرجع إلى أن السادة كبار المسئولين فى الدولة متخمون لدرجة أنهم لا يهمهم من قريب أو بعيد أن يكون عسكرى الشرطة فى مصر جوعان أو شبعان..؟!

وهل كل ما يهم كبار المسئولين فى الدولة أن يعيشوا فى أمان. وينامون ومنازلهم يحرسها عساكر الشرطة ولا يعنيهم فى شىء إذا كان عسكرى الشرطة يشعر بالبرد فى الشتاء أو الحر فى الصيف.. أو يشعر بالطمأنينة لأنه شرطى.. أو الخوف من أن يفاجئه لص بطعنة سكين فى عز الليل..؟!

ما سر هذا الصمت والتلا مبالاة التى أصابت السادة المسئولين فى الدولة ولم يتحرك واحد منهم ليدافع عن «عساكر الشرطة» ويطالب بزيادة مرتباتهم مثل بقية موظفى الدولة؟

وإذا كان «عسكرى الشرطة» فى مصر بهذه الصورة التى هو عليها.. أو التى ننظر إليه بها وهو أنه إنسان غلبان.. وتعبان.

ومشول.. فلماذا ترفض وزارة الداخلية استقالة أى واحد منهم بحجة أن هناك نقصا كبيرا فى عساكر الشرطة..؟!

أليس غريبا وعجيبا ومضحكا أن يكون مرتب عامل النظافة فى الشارع – والذى يعمل ٨ ساعات أكثر وأكثر من مرتب عسكرى الشرطة الذى يعمل حوالى ١٢ ساعة فى اليوم وهو واقف على قدميه فى الشارع.. ثم مطلوب منه فوق ذلك أن تكون ملابسه دائما نظيفة.. وحذاؤه يلمع وذقنه محلوقة..؟!

إن المطلوب الآن: أن تتحرك وزارة الداخلية من جديد. وتكتب إلى وزارة المالية وتطلب منها العمل على سرعة إنصاف عساكر الشرطة. وزيادة مرتباتهم مثل بقية موظفى الدولة..

إن تعديل. أو زيادة مرتبات عسكرى الشرطة فى مصر سوف تجعل له قيمة فى نظر المواطنين. وتعيد له احترامه وهيبته ومكانته القديمة بين صفوف الناس.. بالاضافة إلى إعادة الثقة فى نفسه وبين أفراد أسرته..

إننى على ثقة أنه عندما ننصف عسكرى الشرطة سوف يعود النظام إلى الشارع المصرى من جديد بعد أن أصبح عدد كبير جدا من المواطنين فى كل مدينة يخرجون على النظام.. ويضربون بكل اللوائح والقوانين والتعليمات عرض الحائط على مرأى من رجل الشرطة..

أليس غريبا.. وعجيبا.. ومضحكا أن نرى بعض عساكر الشرطة فى بعض الدول العربية يحضرون إلى مصر لقضاء عطلة الصيف.. بينما عسكرى الشرطة فى مصر لا يقدر على الانتقال من مديرية الأمن. أو قسم الشرطة إلى منزله من كثرة العمل والإرهاق... والإفلاس..!!!

وبعد: فإننى أهمس بكلمة صغيرة فى آذان السادة أعضاء مجلس الشعب وهى:

هل أطمع أن يقف واحد منكم ويطالب بإنصاف عساكر الشرطة – فى مصر – لوجه الله؟!!.